التعددية الثقافية والقبول بالآخر

«الآخر» أو مفهوم الآخر في الثقافة العربية، بل في العديد من ثقافات العالم بدرجات متفاوتة – هو المقابل للأنا، وهو أحياناً العدو، هو من يجب اجتثاثه أو إزاحته وإبعاده، أو حسب مفهوم وتعبير الفيلسوف والروائي الفرنسي جان بول سارتر (الآخرون هم الجحيم) وفي كثير من المواضيع أو الوقائع الاجتماعية، السياسية، الثقافية، نكون في حالة قتال أو اشتباك وعراك مع الآخر، أو نحن في حالة دفاع عن ذاتنا أو أنانا الخاصة وحالة الآخر هو العدو، هذه موجودة في الداخل (الوطني) منا، وفي الخارج (العالمي) – واقع منظار مكافحة الإرهاب العالمي، في صورة فوبيا الإسلام، وقضية المهاجرين في أوروبا – وفي البلدان النامية والمتخلفة حقيقة الصلة بالتقدم العلمي، والحضاري والإنساني، ليبقى الآخر حاضراً وبقوة، وقابلاً للانقسام والتجزؤ ، والتشظي إلى كائنات أو آخرات لا متناهية الصغر، نتيجة واقع غياب أو ضعف الدولة الوطنية المدنية المؤسسية، وعدم استكمال حالة الاندماج الاجتماعي ، والتوحد الثقافي أساس الوطن، وهو (ما يساعد في واقع الممارسة العملية على توليد وإنتاج حالة تمزّق وتفكيك في الذات المجتمعية، وانقسامها إلى ذوات ممانعة للوحدة والتوحد مع الآخر، وغير قابلة للتكامل والتعايش معه، ناهيك عن إمكانية صناعة قيم العيش المشترك داخل المدينة الواحدة، والوطن والواحد.

قادري أحمد حيدر

إن إشكالية الآخر (التعددية) والموقف منها على المستويين الفكري والثقافي وفي المستوى الواقعي العملي (الموقف) هي واحدة من أسباب تخلفنا وتأخرنا، وهو ما يفسر غياب ثقافة التعدد والتنوع والقبول بالآخر، ثقافة الاعتراف بالخطأ، بل الحق في الخطأ في واقع الممارسة العملية – لأن الناس بشر وليسوا مطلقات مقدسة معصومة – وأن الآخر ليس عدواً لنا، مخطئ دائماً، وحين نصل إلى الثقة التامة، والاقتناع الكامل بأن الآخر هو أنا ، وهو جزء مني، نكون قد بدأنا نخطو خطواتنا الأولى في الطريق الصحيح نحو التعددية الثقافية ، أو التنوع الثقافي الإبداعي اللامحدود، والمساهمة الفاعلة في صناعة ثقافة وطنية تعددية مفتوحة، على درب حضارة عالمية إنسانية واحدة.

إن الحياة ليست مكاناً للعنف والقتال والحرب في ما بيننا، بل مكاناً وفضاءً للعيش المشترك الإنساني ولا يمكن أن ندخل إلى العصر ونواجه تحدياته دون تأصيل وتعميق قيم العيش المشترك في ما بيننا وأولى هذه التحديات: التسامح، التعددية الثقافية باعتبارهما خلاصة وإجمال لمعنى الاعتراف بالآخر والقبول به كما هو وكما يريد هو دون أي اعتبار للون، والثقافة والعرق واللغة والمذهب والدين، وبدون هذه القيمة الخلقية لا يمكننا أن نضع أقدامنا على عتبة العصر، ولا الدخول إلى تحدياته وإشكالاته. إذا أردنا أن نفهم أنفسنا، ذواتنا، علينا في البدء وقبل كل شيء أن نفهم الآخر المتعدد حولنا، وبجوارنا، وأن نحاوره ولا نكتفي بمجاورته بالعيش معه وبجانبه جغرافياً ونقفل عنه ذواتنا وجدانياً وإنسانياً، بل التعايش الإنساني والضميري معه وأن نشارك معاً في صناعة ثقافة وقيم العيش المشترك وليس التعايش المكاني كيفما اتفق، والخطوة الذاتية الثقافية الأولى هنا تبدأ بالضرورة الإنسانية التاريخية لمغادرة خطاب الثنائية القاتلة – الهويات القاتلة – الماثلة في صور ثنائيات: دار الحرب – دار السلام – دار الكفر– دار الإيمان– الشرق – الغرب – المسيحية – الإسلام ،وخطاب كل الهويات القاتلة المدمرة للثقافة، والمجتمع معاً، والانتقال إلى فضاء الحوار والتسامح والتصالح مع أنفسنا ومع الآخر وأن نكسر حدة ظهور هذه الثنائيات في الوعي والثقافة والسلوك وأن نحول التعارضات الضدية العقائدية الدينية المذهبية إلى الله، لأنها في الحقيقة والواقع ليست هي سبب الخلاف فالسبب الحقيقي كامن في الأرض وليس في السماء، في صراع المصالح وتناقضها وليس في العقيدة والمذهب والدين أو السلالة ، لقد أكدت وقائع الحياة الإنسانية في صيرورة القيم العليا المشتركة التي يصنعها البشر أنه بدون الآخر وبدون التسامح والتعدد والتنوع ، بدون معرفة الآخر في كليته وشموله حيثما كان، ووجد، وبدون الحوار والتفاعل دون الذوبان فيه فإننا لن نعرف أنفسنا ولا الآخر، ولن نكون في مستوى الاستيحائية لتحديات العصر والتاريخ ولا يمكننا كعرب أو يمنيين اليوم – أن نعيش معزولين متقوقعين في حدود ذواتنا الثقافية أو في انتظار فردوسنا المفقود الذي لن يعود إلا بإعادة إنتاجنا لأنفسنا ولواقعنا على قاعدة التعدد والتنوع – الإقرار بالاختلاف والحق في الخطأ – وفي ذلك مصدر عظيم للتنوع الثقافي والتعددية الثقافية المنشودة.

إن قضية عدم القبول بالآخر هي ميراث وتدريب وتعليم، هي ثقافة وتربية، هي سلوك، هي تاريخ مديد من ثقافة الإقصاء المتبادل علينا نفيها وتجاوزها، ثقافة، وممارسة عملية ووجوداً وعلى الجميع مغادرة كهف الماضي ورفض الإقامة فيه.

الآخر هو أنا، وإذا لم أعرف الآخر فلن أعرف ذاتي ولن أتمكن من تحديد خياري ولا تحديد مستقبل آمن لتطوري وتقدمي، كذات ومجتمع، «فمن يلصق وجهه بالمرآة لا يعود يرى شيئاً»(١)، من حوله حتى إنه لا يعود بإمكانه رؤية ذاته أو وجهه في المرآة، فالأنا والآخر وجهان لعملية ذاتية ثقافية إبداعية تعددية واحدة وحقيقة لا وجود لأحدهما دون الآخر المتعدد، هذا إذا أردنا أن نتكلم عن علاقة سوية ومجتمع سليم معافى.

إن عدم إقرارنا بحق الآخر الثقافي والديني والاجتماعي هو الذي يحجز ويمنع إمكانية تبلور ثقافة التسامح والتصالح والتعدد والاختلاف في ثقافتنا السياسية وفي وعينا الاجتماعي الثقافي، ثقافة التسامح هي التي تفتح الباب واسعاً أمام معرفة الآخر في جميع مستوياته حتى تكتمل صورة معرفتنا بأن لنا ذواتنا الخاصة.

إن سؤال الآخر في العمق والجوهر هو سؤال فلسفي، معرفي، ثقافي، ومن جذر هذا السؤال تتعدد سبل وطرائق معرفتنا بالآخر عبر أسئلة متفرعة عديدة: الآخر، السياسي، الثقافي، الديني، العرقي، ...إلخ وغالباً ما نجد أنفسنا أمام سؤالين هما: السياسي والديني لما بينهما من ارتباط عميق بقضية السلطة والحكم، وكيف يوظف الديني لورقة السياسي السلطوي، حيث يقف السياسي السلطوي معوقاً وكابحاً لإمكانية بلورة صورة حقيقية وواقعية للآخر: الثقافي، والديني، والاجتماعي.

وفي الحياة العالمية المعاصرة – القرن الماضي – وجدت البشرية نفسها أمام ثلاثة تيارات (أو ثلاث تجارب كبرى للمصالحة مع الماضي: ألمانيا النازية ، جنوب أفريقيا العنصرية، وتشيلي العسكرية، في الأولى حُوِّل كل مرتكبي الجرائم إلى القضاء وفي الثانية جرت عملية اعتراف واعتداء في كل مرتكبين قتلاً وتعذيباً وفي الثالثة أغلقت ملفات المسائلة مقابل الانتقال للديمقراطية) د. فالح عبد الجبار، صحيفة الحياة اللندنية، العدد «٤٤٨٦١»، تاريخ ٢٠٠٩/٥/١٧م، ص ٢٧.

وبوسعنا كيمنيين البدء من اللحظة الثالثة أو التجربة الثالثة، وسبق للتجربة السياسية اليمنية الوحدوية أن أعلنت بعيد قيام وحدة ٢٢ مايو١٩٩٠ م الدعوة العلنية إلى إحراق ملفات الماضي والبدء من لحظة إعلان ميلاد الوحدة والقول إنّ الوحدة تجب ما قبلها، والذي كان العنوان البارز لإمكانية وصولنا إلى مرحلة ثقافية أساسية، تسامحيه تصالحيه جديدة لولا نقض الوحدة السلمية التعددية الديمقراطية، بالوحدة، بالحرب التي غيرت كل شيء وقلبت موازين المعادلة السياسية، الثقافة الوطنية الوحدوية رأساً على عقب وأوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم من عداء، وثقافة كراهية وعنف وصولاً إلى حالة ووقائع الحروب الصغيرة والكبيرة التي قد يهدد استمرارها دون حل، دون تسويات وطنية تاريخية كبرى، إلى تفكيك وتدمير الكيان الوطني اليمني وبمنتهى الوضوح والشفافية والواقعية النقدية، يمكننا القول إنّ إعلان حرب١٩٩٤ م قضت عملياً وفعلياً على أي إمكانية لتكريس قيم الحوار وثقافة العيش المشترك بين جميع أطراف المعادلة السياسية والاجتماعية الوطنية وبالنتيجة قلصت فضاءات إمكانية الحوار الثقافي والمجتمعي ورحلت إلى زمن مجهول الحاجة الضرورية الوطنية التاريخية لإنجاز عملية التصالح والتسامح الثقافي والوطني وهو ما يفسر واقع انتشار ثقافة الكراهية والحقد في خطاب معظم أطراف الحياة السياسية والاجتماعية، وحالات التمترس الثقافي الأيديولوجي المذهبي الجهوي ذات الطابع الثقافي الأحادي الإقصائي (شمال، جنوب، زيدي، شافعي، سني، وهابي، دحباشي، صفر أربعة) – ٠٤ (ويطلق على أبناء تعز) وجميعها حالات انقسامية شقاقية ذات طبيعة عرقية جغرافية، ومذهبية ومناطقية فردية تشهدها البلاد كلها، إن حالة التراجع والتقهقر ليست محصورة في الجانب الثقافي وضمور حالة التعددية الثقافية الفكرية المزحية التاريخية التي كانت قائمة إلى قبل عقد ونصف من الزمن وتحولها اليوم إلى حالة عدائية تناحرية، بل إن حالة الانكسار ولانعكاسه، والتراجع تشمل مناحي الحياة الثقافية والمجتمعية والوطنية والسيكلوجية، والروحية كافة، فمنذ تاريخ الحرب المشئومة١٩٩٤ م كان البدء الفعلي بتكريس صورة الآخر (العدو) والماثلة اليوم في الحالات التالية:–

الحالة الأولى: صورة الآخر الجنوبي (القضية الجنوبية) وتوسع ظاهرة ثقافة الاجتياح السياسي الاجتماعي الجماهيري السلمي لتشمل جميع قرى ومناطق ومدن الجنوب.

الحالة الثانية: صورة الآخر الديني المذهبي السلالي في صورة حرب صعدة وما تشمله من رؤية ثقافية وفكرية مذهبية والتي تدخل اليوم عامها السادس.

الحالة الثالثة: ثقافة التكفير والعنف والقتل باسم الجهادية الإسلامية ضد الخارجين على الدين والإسلام، وهي ثقافة لها صلة جذور عميقة بالثقافة الرسمية السائدة، يساهم الخطاب الأيديولوجي الثقافي الرسمي في إعادة إنتاجها بصور عديدة وهي حاضرة وقوية في البناء الفوقي للنظام (المدرسة، التعليم، المكتبات، الإعلام، مناهج الدرس، المعاهد والجامعات، دُوْر العقيدة السلفية الدعوية) وجميعها جماعات ومؤسسات ثقافية وتعليمية وحتى عسكرية محتضنة في أجنحة نافذة في السلطة.

ويمكننا القول إنّ حرب١٩٩٤ م وإن حسمت عسكرياً في حينه إلا أنها لم تحسم سياسياً، وآثارها الثقافية والاجتماعية والوطنية هي الأخطر على مسيرة الوعي الاجتماعي، وهي التي تنتج آثار ثقافية سلبية مدمرة على مساحة كل الوطن، فما تزال نتائج الحرب تسحب نفسها على المستوى الثقافي والاجتماعي وتتمظهر في توسع دائرة انتشار ثقافة العنف ضد الآخر الوطني في الداخل، في صور حدية (كراهية ثقافية وسياسية ووطنية شطرية) شمال، جنوب وتحول اسم أو مصطلح (دحباشي) إلى دلالة ثقافية ،اجتماعية، سياسية، شمالية، وفي الحقيقة والواقع، أن مصطلح دحباش (دحباشي) من خلال المحمولات السياسية والثقافية والاجتماعية التي جسدتها شخصية دحباش، وهي انعكاس لصورة شخصية ثقافية وسياسية قبلية فوضوية تجد سلطتها في ذاتها في ظل غياب سلطة القانون (الدولة) أضاف إليها الشارع محمولات ودلالات أخرى إضافية ،حين ربطها المخيال الشعبي بثقافة دولة القبيلة المستندة إلى سلطة ثقافة القبيلة (أحكامها، أعرافها، وتقاليدها) التي لا يحكمها قانون ولا قضاء ولا شرع، بل أحكامها وتقاليدها الذاتية والثقافية الخاصة ، ومن هنا تحول مفهوم أو مصطلح دحباشي إلى مصطلح سياسي ازدرائي، ارتفع معه من مصاف الحالة الفردية /الفئوية لتحول إلى نمط ثقافي / سياسي سائد يعكس صورة الطبقة الحاكمة ويشمل بعد ذلك كل أبناء الشمال –(وهنا خطأ التعميم وخطورته) – وساعد على ذلك التعميم الأيديولوجي /السياسي لمصطلح دحباش حالة القهر السياسي والفيد الاقتصادي والقيد الثقافي لكل تاريخ الجنوب الذي يعيش تحت وطأته الجنوب، وأبنائه وبروز حالة شقاقية وانقسامية أفقية ورأسية في بنية المجتمع بين الشمال والجنوب والزيدي والشافعي وبين الزيدي والوهابي وتفرعات الوهابي الجهادي الدعوي والسلفي بدرجاته أو مستوياته المختلفة، وهو ما يسم الحالة الثقافية اليمنية اليوم بعدم التسامح وسيادة ثقافة العنف والكراهية تجاه الآخر الثقافي والسياسي والديني والوطني، ومن هنا الأهمية الضرورة الموضوعية والوطنية والتاريخية لقراءة حالة التعددية الثقافية وعدم التسامح مع الآخر في اليمن في ضوء حقائق ووقائع مادية وسياسية وثقافية سيتم التطرق إليها وتناولها في الورقة التي بين أيديكم.

ما معنى التعددية الثقافية

إنّ المقصود هنا بمفهوم أو مصطلح التعددية الثقافية ليس جذره أو أصله الأنثروبولوجي الذي انطلقت منه الدراسات السوسيولوجية الاستشراقية الغربية التي أجريت على المجتمعات الافريقية، حيث ارتبط مفهوم التعددية الثقافية بدراسة الفئات والمجموعات السكانية على أساس أنثروبولوجي:عرقي، ديني ، لغوي، على افتراض أن هذه الجماعات أو المجموعات لا تشكل وحدة اجتماعية ثقافية واحدة، بل هي مجموعات متنافرة، متناحرة متضادة على أساس من أصول أنثروبولوجية تاريخية أصلية محددة لها (القبيلة، العرقية ، الدينية ، اللغوية، الثقافية) وبما أنّ هذه المجموعات السكانية البشرية، يشكل كل منها مجتمعاً ذاتياً مستقلاً، قائماً بذاته، وفي عزلة عن الجماعات والفئات السكانية البشرية الأخرى في المجتمع الواسع الكبير، يعيشون في (جيتوهات) متجاورة ولا تفاعل أو امتداد أو تأثير أو تأثر فيما بينها إلا في الحدود الدنيا، (قطيع غير متعايش ولا متآلف)، فإنّ هذه الدراسات السوسيولوجية حاولت في العقود الأخيرة، الدخول والتغلغل في مجتمعات بلداننا العربية وفي بيئة مجتمعاتنا، في محاولتها تقديم قراءات مماثلة، ذات طبيعة أنثروبولوجية، – لأغراض سياسية مباشرة وليس علمية بحثية – هدفها العميق تقسيم وحدة المجتمع وقرب إمكانية قيامه واستمرار وحدته على أساس من الاندماج الاجتماعي الوطني وعلى أسس وقواعد علمية موضوعية معاصرة (مدنية وديمقراطية)، ونحن نقرأ اليوم العديد من الأبحاث والدراسات الاجتماعية الاستشرافية التي تحاول بدأب أن تقدم التعددية الثقافية على هذا الأساس، ومن هذا المنظور، ونجد بهذا الصدد العديد من الدراسات عن اليمن وعن غيرها من دول المنطقة وهي رؤية ثقافية أنثروبولوجية استعمارية استشراقية جديدة لإعادة تقسيم المجتمعات العربية على أساس الجذر العرقي التاريخي (النقاء العرقي التاريخي) الذي لم يعد له وجود ولا أصل موضوعي أو ذاتي في الواقع اليوم، وهي محاولة لتدمير وتفكيك النسيج الاجتماعي الثقافي الوطني التاريخي لبلداننا وشعوبنا، ومحاولة لقطع طريق أمام وحدة مدنية ثقافية اجتماعية تعددية وديمقراطية إبداعية.

إن مصطلح أو مفهوم التعددية الثقافية الذي تحاول ورقتنا الإشارة إليه لا صلة له بتاريخية المفهوم الثقافي الأنثروبولوجي الاستشراقي الغربي وقد اضطررنا إلى هذا التأكيد منعاً للالتباس، أو الخلط بين المفهومين في دلالاتهما السياقية الثقافية التاريخية المختلفة في التعددية الثقافية هنا إنما نعني بها التنوع الثقافي نعني بها ثقافة الخصوصيات والتعدد والتنوع في إطار الوحدة، الوحدة التي لا ترفض الاختلاف وتقبل بالآخر كما هو ، أي الثقافة (بمعناها النخبوي الذي يشير إلى الإبداع الثقافي بوجه عام، بما في ذلك التيارات والاتجاهات والمذاهب والمدارس والانجازات الثقافية المختلفة أكثر مما يشير إلى الجماعات البشرية ذات الثقافات المتعددة والمتمايزة وبقدر ما يشير تعبير التعددية الثقافية في تحفظ وتخوف، خاصة حين يصل الأمر إلى حد المناداة بمنح الجماعات الثقافية المتمايزة الاستقلال الذاتي داخل الدولة بقدر ما يترتب على التنوع الثقافي في المجتمع الواحد من إثراء للثقافة الوطنية، حيث تصب مختلف التيارات والمذاهب، الفكرية الأدبية، والفنية في نهر الثقافة الوطنية)(٢) وبهذا المعنى نفهم التعددية الثقافية والتنوع الثقافي، وضمن هذا السياق المفهومي نقدم رؤيتنا لمعنى التعددية الثقافية باعتبارها التعددية التي تخلق وتؤلف نسيجاً اجتماعياً وطنياً واحداً، متعدداً، وليس على قاعدة تقسيم المجتمع على أساس من الخصوصيات الثقافية القائمة في المجتمع، وما أكثر حالات ووقائع الخصوصيات التي هي دليل تنوّع وليست مدخلاً للتفكك والشقاق المجتمعي والدولي وفي ختام هذه الفقرة من المهم التأكيد أن ليس هناك فواصل حدية مطلقة بين المستويات الثقافية التي سنأتي على ذكرها أو الإشارة إليها في الفقرة التالية.

فالمستويات الثقافية هي الوجه الآخر للتعددية الثقافية وهي امتداد موضوعي للخارطة الاجتماعية الاقتصادية الطبقية وكما أن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية الإنتاجية في بلداننا متداخلة ورجراجة، يتعايش فيها أنماط إنتاج واستهلاك (اقتصادي) مختلفة رأسمالية وما قبل الرأسمالية ، فإن الوضع الثقافي يأتي بالضرورة حاملاً السمات العامة لذلك الوضع ، وبهذا المعنى نقرأ المستويات الثقافية، وبهذا المعنى كذلك نفهم معنى التعددية الثقافية، وليس من خلال المفهوم الانثروبولوجي الاستعماري الاستشراقي للتعددية الثقافية.

إن الحوار الصريح هو الفضاء الواسع الذي تتحرك فيه التعددية الثقافية ، ونقصد بالحوار هنا الحوار السياسي والديني والاجتماعي والوطني على قاعدة الإيمان الراسخ والعميق بحرية الرأي والفكر والتعبير (التعبير بمستواه العلمي ، والحراك السياسي والاجتماعي، والخطاب النظري) فحرية التعبير القدرة على حماية الاحتجاج المدني السلمي الديمقراطي ، بقدر ما تعني حرية القول والكتابة والخطاب عما تريد التعبير عنه ومن هنا ندخل سريعاً إلى قراءة المستويات الثقافية القائمة في اليمن اليوم.

المستويات الثقافية الراهنة

من الضروري في البداية التأكيد أن للثقافة بعدين هما: بعد سلوكي عملي موضوعي تاريخي (مجموعة القيم والأعراف والتقاليد والأحكام والممارسات والمعتقدات الشعائرية الطقوسية العملية) والبعد الآخر ثقافي تجريدي خيالي إبداعي، مكتوب (أدب، فن، جمال، أيديولوجيا) والأخيرة ثقافة واعية عقلية والأولى عملية مكتسبة بالخبرة والتجربة والتواصل الثقافي الاجتماعي التاريخي، والورقة ستحاول التركيز على هذين البعدين معاً من منظور القبول بالآخر والاعتراف بحقه ووجوده الثقافي المستقل حتى تكتمل الصورة ومن نقطة الانطلاق هذه يمكننا القول إن الواقع اليمني في تعدده الاقتصادي والاجتماعي يحتوي أو يتشكل من مجموعة رؤى ، أو بنى ثقافية أساسية يمكن إجمالها أو تحديدها في ثلاثة مستويات ثقافية هي رؤى وبنى ثقافية حاضرة وفاعلة كاتجاهات ثقافية عامة تعيش معاً ولكنها لا تتعايش بصورة فاعلة ومشجعة ومتجاورة مع بعضها البعض (مكانياً، جغرافياً) ولكنها غير متحاورة تشير إلى بعضها ولكنها لا تتواصل مع بعضها البعض مما يؤدي إلى إنتاج حالة ثقافية إبداعية مشتركة فيما بينها، وهو في تقديرنا الوجه البارز والمعبر عن أزمة التعددية الثقافية في اليمن، وهي ليست سوى امتداد لواقع الأزمة السياسية والوطنية الشاملة التي يعيشها البلد والمجتمع ولذلك لم نصل إلى حد تأسيس ثقافة العيش المشترك.

المستويات الثقافية الراهنة:

وتنقسم إلى ثلاث مستويات ثقافية: الأول، الثقافة التقليدية الرسمية وتنقسم إلى بعدين:

أ) الثقافة التقليدية الرسمية الماضوية

ب) الثقافة الرسمية التقليدية / الحديثة

والمستوى الثاني هو المستوى الثقافي الحداثي المدني الديمقراطي، والمستوى الثالث هو المستوى الثقافي المعبر عن الأغلبية الصامتة.

١– المستوى الثقافي التقليدي الرسمي: وينقسم إلى قسمين:

أ) المستوى الثقافي التقليدي الماضوي وهو القسم الأكثر تعبيراً وتجسيداً عن الخطاب الثقافي الرسمي فهو عمقها الأيديولوجي والروحي والسيكولوجي التاريخي الذي ترتكز عليه حقيقة وتعبر من خلاله عن نفسها ووجودها، وفي أرضية تعارض القوة الثقافية الأخرى، وتؤكد اسمها ومعناها في الواقع، وهي ثقافة لها عمقها وحضورها التاريخي وغالباً ما تستند إليها العصبيات الاستبدادية في ترسيخ أنظمتها وحكمها وتدعيم أيديولوجياتها السياسية في قمع وحصار الرؤى الثقافية المعارضة، ومن جذر هذا العمق الثقافي الماضوي سينطلق خطاب ثقافة التخوين وخصوصاً خطاب التكفير الديني وهذا المستوى من الخطاب الثقافي يتميز برفض التعدد والتنوع على جميع الأصعدة ولا يقبل باسم الدين والمقدس بالآخر ولا يعترف بحقه في تعبيره عن نفسه ووجوده وهذا المستوى من الخطاب الثاني والأيديولوجي مدعوم بقوة من الجهاز الأيديولوجي والمفاهيمي الرسمي(السياسي، الديني، التربوي، التعليمي، الإعلامي) وهي ثقافة نجد مقرها في طبيعة البنية الاجتماعية التقليدية، وفي رموز وقوى اجتماعية إقطاعية،أبوية (المشيخة القبلية، وشيوخ الدين) ومن هنا قوة وحياة للمجتمع كله ، والثقافة التقليدية الماضوية هي في الجوهر ثقافة عصبوّية، أحادية ،ثأرية ،انتقامية، ثقافة شقاقية، تتأسس على الروابط الاجتماعية والثقافية ما قبل الوطنية ولا مكان فيها لدور الدولة الحديثة المدنية المؤسسية، فالقبيلة وثقافتها وأحكامها ونمط حياتها هي البديل العملي لسلطة الدولة وللقانون والقضاء والمؤسسات وشعار الثقافة التقليدية الماضوية: (أنا وأخي على بن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب) وكذا: (انصر أخاك ظالماً أو مظلوما) والبيت الشعري القديم القائل: (وما أنا إلاّ من غُزيّة إن غَوَتْ..غويتُ وإن تُرشَدْ غُزيّةُ أرْشَدِ) وهو تجسيد عميق لحالة الموقف من الآخر والعداء للمغاير المختلف، إن الخطاب الثقافي الإيديولوجي الرسمي عمل وما يزال يعمل بدأب على توظيف اتجاهات الثقافة الماضوية الأصولية باتجاهاتها المختلفة ضد المجتمع وضد الديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة والأهم ضد فكر قيام ووجود الدولة المدنية المؤسسية الحديثة، ويمكننا القول: إنّ البنية الاجتماعية التقليدية البطريركية، اتسع اليوم حضورها وتأثيرها على مركز القرار السياسي في السلطة، وفي المجتمع أكثر مما كان قائماً في زمن التشطير ومنذ نيف وعقد من الزمن عملت هذه الثقافة الماضوية (القبلية الدينية) على إعادة إنتاج التراتبية الاجتماعية التقليدية القديمة من جديد كما عملت على إعادة إنتاج ظواهر فئوية (الثأر، حمل السلاح، أحكام الطاغوت القبلية وغيرها من القيم والمفاهيم).

ب) الثقافة التقليدية / الحديثة الملقحة

الثقافة التقليدية الحديثة وهي تعكس رؤى ومفاهيم وتصورات قطاع اجتماعي / سياسي في قمة الحكم أو النظام، وهي ثقافة لم تنفصل عن الثقافة التقليدية الماضوية، ولم تتخذ موقفاً ثقافياً عدائياً من الثقافة الحديثة، باختصار هي ثقافة مشدودة إلى الماضي، ولكنها تعمل على التمسك بتلابيب الحكم الجديد القشرية وتزييف مضمونه، في أشكال توظيف الحداثة لخدمة التقليد وهي ثقافة علاقاتها بالثقافة الماضوية استراتيجية، وعلاقتها بثقافة الحداثة والتقدم تكتيكية مراوغة لخدمة أهداف سياسية ذات صلة باستمرار الحكم وتكريسه وإعادة إنتاجه وتتميز الثقافة التقليدية / الحديثة بأنها عصبوية كذلك، أحادية، حداثية الشكل، استبدادية المضمون ولم تتوقف يوماً عن خلط الديني، بالسياسي لصالح إعادة إنتاج النظام، ورموز هذه الثقافة في قمة السلطة ليسوا مع دور حقيقي لدولة المدنية المؤسسية في إدارة المجتمع وتنظيم شؤونه، بل مع حصر دور الدولة في نطاق أو إطار دور السلطة والدولة التقليدية الوسطية، أي دولة لجماعة معينة تمثل وتعكس مصالحها في واقع الممارسة، ومن غياب ثقافة الدولة وثقافة سلطة القانون والنظام، وعند هذه اللحظة أو النقطة تلتقي مع الثقافة المشيخية القبلية والدينية كما يتفقان في أنهما إقصائيان للآخر ويساهمان موضوعياً في إنتاج ثقافة الكراهية ضد الآخر الثقافي ، الديني والاجتماعي وإن كان طابع التحديث السياسي هو الغالب عليها وليس التكفير الديني، ومن يتابع خطاب ثقافة هذه الرموز والمجاميع الثقافية السياسية الحاكمة في صور مخرجات الصحافة المكتوبة والمرئية يجد أن حجم خطاب الكراهية وثقافة الخصومة والعداوة هي السائدة تجاه الآخر الذي يتحول في خطاب الثقافة الرسمية إلى عدو وخائن ومتآمر وعدو للوطن وللدين ومجرد من كل القيم الإنسانية، وهو ما تضخه الآلية الأيديولوجية والإعلامية والثقافية الرسمية وهو عموماً خطاب لا يساهم في تنمية ثقافة، ولا يعزز مكانة الوحدة في المجتمع وهو ما سيتجلى بوضوح في الموقف من القضية الجنوبية ومن حرب صعدة ومن تنظيم القاعدة.

المستوى الثقافي الحداثي المدني الديمقراطي

وهذا المستوى الثقافي على انتشاره الاجتماعي (السكاني العددي الواسع) وباعتباره يمثل أحلام وتطلعات ورؤى أوسع القوى الاجتماعية الطبقية في البلاد إلا أن مساحة انتشاره وحضوره الثقافي ما تزال محدودة وتأثيرها في المجتمع ضعيفاً – قياساً بالمستوى الثقافي التقليدي الأول بمستوييه – وهو اتجاه ثقافي مدني حداثي عقلاني يقف مع مشروع الدولة المدنية الحديثة والمواطنة وخطابه الثقافي يحمل روحية تعددية تقبل بالآخر وتسعى لمحاورته والاقتراب منه ومساحة الحرية والحوار في داخله كبيرة وقد لعب التيار الثقافي الحداثي المدني دوراً رائداً في التنوير الفكري وفي التسامح السياسي وفي توليد حالة التعددية في المجتمع وفي الخطاب وفي تقليص مساحة العنف والصراع بين الرؤى الثقافية والاجتماعية والسياسية المختلفة، كما لعب دوراً تاريخياً وعظيماً في إنتاج خطاب الوطنية اليمنية المعاصرة، وإليه يعود الفضل الكبير في بلورة خطاب الوحدة اليمنية ولا يمكننا هنا تجاهل دور هذه الثقافة ورموزها في نشر وتعميم منظومة حقوق الإنسان والحريات والدفاع عنها، في صورة العشرات من منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الحقوقية والديمقراطية المختلفة التي تغطي الساحة الثقافية المدنية اليوم، على الرغم من حصارها القانوني ومنع إعطائها التراخيص والتضييق عليها ووضعها تحت المراقبة الدائمة فإنها تبقى هي الحاضنة المادية والمؤسسية والعملية لإعادة إنتاج ثقافة التعددية وحقوق الانسان وهي اليوم في صدارة المؤسسات المدافعة عن المرأة وعن الحقوق المدنية والسياسية في صورة الاجتماعات الجماهيرية كمؤسسات مدنية ثقافية وتتأكد يومياً قيم الحرية والعجالة والمساواة والمواطنة ويتخلق من رحم ذلك خطاب ديمقراطي عقلاني نقدي يؤمن بالتعددية السياسية والحزبية كمدخل لإشاعة التعددية الثقافية والفكرية وكوسيلة وأداة، وخيار يحتكم إليه الناس في علاقتهم بالسلطة وبمسألة تداولها سلمياً وفقا لقاعدة التنافس النزيه الديمقراطي، وهي اليوم ثقافة كافرة ومتهمة وموصومة بالإلحاد والعلمانية والخروج عن الدين والشرع ويلعب خطاب الحكم دوراً كبيراً في توسيع دائرة العداء والكراهية لهذه الثقافة وكل خطابه الثقافي/ السياسي، موجه تحديداً نحو تقليص مساحة حضورها وفعلها في واقع الممارسة العملية.

المستوى الثقافي الثالث: ثقافة الأغلبية الصامتة

وهو المستوى الثقافي المعبر عن أغلبية ثقافية اجتماعية وطنية صامتة وهي وإن كانت متأرجحة بين المستويين الثقافيين الرئيسين الأول والثاني إلا أن وجدان وهواجس وتطلعات الغالبية في القاعدة الاجتماعية لهذه الفئة أو المستوى تميل مع الحداثة والديمقراطية والمدنية أي أنها قريبة من المستوى الثقافي الحداثي المدني بصورة عامة وإن كانت تحاول أن تتخذ في سياق الصراع المحتدم وخاصة في فترات التوتر الشديد بين قوى الحداثة والتقليد موقفاً وسطياً أو شبه محايد، على أن نزوعها الداخلي العميق يشدها نحو المستقبل والجديد الديمقراطي وهي ثقافة حذرة، أو تقدمية بحذر للواقع القائم ، وتحتل مساحة اجتماعية ثقافية كبيرة ولها مصلحة موضوعية في التقدم الاجتماعي والعدل والمساواة ولكنها تخشى الصدام والعنف وغير مستعدة لاحتمالات دفع أي ثمن مقابل ذلك، ولها في الواقع شغل كمي ونوعي لا يستهان به فهو قادر في فترات معينة على تحديد مسار اتجاهات الصراع باتجاهات التقدم أو العكس ، والأمر هنا عائد إلى مدى قدرة الثقافة الحداثية الديمقراطية والقوى الاجتماعية الحديثة على الاشتغال في هذا الوسط الثقافي لصالح كسبها إلى صفها وفي أسوأ الأحوال تحييدها من أن تصب في طاحونة القوى الاجتماعية التقليدية والثقافة الماضوية وفي المراحل الانتقالية، الانتقال من المجتمع التقليدي والبنية الاجتماعية التقليدية إلى المجتمع الحديث والديمقراطي غالباً ما تتسع مساحة هذه الثقافة خاصة في فترات الاستقرار السياسي والاجتماعي وقيام حالة من الحوار السياسي بين أطراف المعادلة السياسية الوطنية في المجتمع، كلما هيمن أو ساد قانون توازن المصالح على توازن القوة العسكرية والأمنية، فإن غالبية قاعدة هذا المستوى تصطف وتقف إلى جانب تيار الحداثة والديمقراطية والتعددية والمرحلة الانتقالية بعد الوحدة– ١٩٩٤ – ١٩٩٠ خير دليل على ذلك، فلولا دور هذه الأغلبية الثقافية السياسية الصامتة لما تم الإعلان عن وثيقة العهد والاتفاق، ولكان الصراع المسلح قد انفجر عملياً من مرحلة مبكرة.

ففي هذا المستوى ، تلتقي جميع أشكال التعددية الثقافية والسياسية التي لم تستطع أن تعزز نفسها ذاتياً مع أحد المستويين: الأول أو الثاني وفي هذا المستوى من التنوع الفني الثقافي بلا حدود، وتظهر إمكانات هذا المستوى الأغلبي الصامت في مراحل الاستقرار السياسي والتطور الديمقراطي الاعتيادي وخصوصاً في مراحل الإقرار من قبل الجميع بضرورة توازن المصالح.

الهوامش:

١– أدونيس (علي أحمد سعيد) ، الهويات غير المكتملة، ص ٤٧.

٢– د. أحمد أبو زيد، كتاب (ندوة) العولمة والهوية الثقافية ، المجلس الأعلى للثقافة ، سلسلة أبحاث المؤتمرات ،رقم٧ ، ص٥٣٩ – ٥٣٨، القاهرة.